



تعميم

المحترمون

السادة/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: التأكيد على الالتزام بنظام حماية البيانات الشخصية المحدث ولوائحه التنفيذية.

إحفاً إلى تعليمات البنك المركزي المبلغة بموجب التعميم رقم (٤٣٠٤٥٣٢٨) وتاريخ ١٩/٥/١٤٤٣هـ، في شأن الالتزام بنظام حماية البيانات الشخصية والسياسات والضوابط والقواعد الصادرة لحوكمة البيانات، وإشارةً إلى الأمر الملكي الكريم رقم (م/١٤٨) وتاريخ ٥/٩/١٤٤٤هـ المتضمن الموافقة على تعديلات نظام حماية البيانات الشخصية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) بتاريخ ٩/٢/١٤٤٣هـ، وإلى لوائحه التنفيذية الصادرة عن الجهة المختصة.

وعليه: ونظراً لبدء سريان أحكام النظام المشار إليه أعلاه ولوائحه التنفيذية بتاريخ ٢٩/٢/١٤٤٥هـ الموافق ١٤/٩/٢٠٢٣م؛ يؤكد البنك المركزي على المؤسسات المالية الالتزام بما يلي:

أولاً: تطبيق نظام حماية البيانات الشخصية المحدث بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٤٨) وتاريخ ٥/٩/١٤٤٤هـ، ولوائحه التنفيذية الصادرة عن الجهة المختصة، ومراجعة السياسات والإجراءات الداخلية ذات العلاقة والتأكد من تعديلها بما يتوافق مع النظام ولوائحه التنفيذية وذلك خلال مدة (عام) من تاريخ النفاذ المشار إليه أعلاه.

ثانياً: تزويد البنك المركزي بحالة الالتزام وذلك باستخدام نموذج التقييم الذي سيتم مشاركته عبر البريد الإلكتروني قبل تاريخ ٢٨/٩/٢٠٢٣م، وإرساله بشكلٍ نصف سنوي منتصف شهر يناير وشهر يوليو من كل عام، ابتداءً من العام ٢٠٢٤م وذلك عبر البريد الإلكتروني الآتي: (CRC.Compliance@SAMA.GOV.SA).

ثالثاً: يكون البنك المركزي قناة التواصل للمؤسسات المالية في شأن تطبيق النظام المشار إليه أعلاه ولوائحه التنفيذية، وذلك عبر البريد الإلكتروني المشار إليه أعلاه.

للإحاطة والعمل بموجبة اعتباراً من تاريخه. علماً بأن البنك المركزي انطلقاً من دوره الاشرافي والرقابي؛ سيقوم بزيارات تفتيشية على المؤسسات المالية للتأكد من تطبيق النظام المشار إليه أعلاه ولوائحه التنفيذية.

وتقبلوا تحياتي،  
التحسان

يزيد بن أحمد آل الشيخ  
وكيل المحافظ للرقابة

نطاق التوزيع:

- جميع المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي.